صغيرة جداً، ومتأخرة جداً. اذ يبدو ان الحديث المتواصل، خلال الفترة الاخيرة، عن قرار خفض العملة المرتقب افقد هذا القرار، لدى اصداره، أي مفعول. فقد احتاط الجمهور الاسرائيلي مسبقاً لهذا القرار، وفقدت الحكومة عنصر المفاجأة، وبلغت المضاربات ضد الاحتياطي من العملات الاجنبية ذروتها، على الرغم من الفائدة المرتفعة التي كان يفترض فيها أن تزيد في كلفة الشيكل الذي يتمّ بواسطته شراء الدولار والعملات الاجنبية؛ وبالتالي، كان لا بد من قرار سريع. وهنا يأتي المأخذ الثاني على قرار التخفيض، من حيث السرعة التي رافقت عملية اصداره واسلوب اتخاذ القرار. فقد تمّ اتخاذه خلال دقائق قليلة واثر اتصال هاتفي بين حاكم بنك اسرائيل ووزير المالية، ولم تشارك في اتخاذه أية جهة اقتصادية كبيرة في البلد. أما قيمة التخفيض، بحد ذاتها، فقد ذكرت مصادر بنك اسرائيل ان أية نسبة اقل من ذلك ما كانت لتكبح المضاربات، في حين أن تخفيضاً بنسبة أكبر كان سيؤدي الى خسائر ملحوظة لدى كثير من الشركات، وبالذات قبل أيام معدودة من اقفال موازناتها السنوية. وعلى الرغم من ذلك، فقد تبيّن، على الفور، ان خزينة الدولة ستخسر حوالى ٤٠٠ مليون شيكل من واردات الضرائب، بسبب خسائر الشركات نتيجة قرار التخفيض الذي جاء قبل أيام قليلة من نهاية السنة (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١٢/٢٨). ووُجّهت الانتقادات، أيضاً، الى التصريحات المتكررة من مصادر بنك اسرائيل بأن هذا التخفيض لن يكون الاخير، في حال استمرت المضاربات وتهريب العملات الاجنبية الى الخارج بواسطة المصدّرين وغيرهم. فقد اعتبر البعض (سيفير بلوتسكر، **المصدر نفسه**) ان «تحذيراً من هذا النوع هو بمثابة دعوة مفتوحة الى المراهنة ضد فائض العملات الاجنبية في البلد. والاسوأ من ذلك، انه مراهنة مضمونة المكسب مسبقاً. لقد عشنا هذه المسرحية من قبل في السنوات ١٩٧٧ ـ ١٩٨٥. كان سعر صرف العملة الاسرائيلية متحركاً، ويتحدد، فقط، على يد ' قوى السوق ' . ونتيجة لذلك، تراكمت التخفيضات والتضخم. والمطلوب، الآن، عدم السماح بالعودة الى تلك الفترة من الفلتان والجموح» (**المصدر نفسه**). واتهم دوف جنحوفسكي، في الصحيفة ذاتها، الحكومة بأنها هي التي سمحت بهذا التهافت على شراء العملات الاجنبية. وبدلاً من السيطرة على هذا التدهور باقفال باب المضاربات، انجرّت الحكومة الى ما يمليه عليها «الشارع»، ونفّذت التخفيض الذي لن تعود ارباحه سوى الى المضاربين، في حين سيدفع اصحاب الاجور الثمن بالكامل.

ردود الفعل على هذه الخطوة، في الوسط الاقتصادي، تراوحت ما بين التحفظ والنقد الشديد. ففي حين استبعد وزير الاقتصاد والتخطيط في الحكومة الجديدة، اسحق موداعي، ان يؤدي هذا التخفيض «الضئيل» الى اطفاء الحريق، اعتبره وزير المالية السابق الوزير بدون حقيبة حالياً، موشي نسيم، انجراراً وراء ما يمليه «الشارع». واتهم الحكومة بالتسبّب في التهافت المحموم على شراء العملات الاجنبية، وذلك من خلال الحديث المتكرر عن احتمالات التخفيض وضرورته (**هآرتس**، ١٩٨٨/١٢/٢٨). أما رئيس اتحاد الصناعيين، دوف لاوطمان، فطالب باتخاذ خطوات اقتصادية مكمّلة، لمنع تآكل هذا التخفيض، وذلك بتجميد الاجور والاسعار وفرض المزيد من التخفيض، اذا لزم الامر، بهدف تقليص حجم البطالة واستيعاب المزيد من العمال بأجور أقل كلفة. وقد تعارضت هذه المطالب، معارضة تامة، مع موقف الهستدروت، الذي أعلن سكرتيرها العام، يسرائيل كيسار، ان النقابة لن توافق على أي حسم من الاجور، او محاولة احتساب التخفيض من علاوة الغلاء المرتبطة بمؤشر الاسعار؛ وطالب باعتماد خطة اقتصادية متوازنة لتوزيع العبء بصورة عادلة على جميع الطبقات (**المصدر نفسه**).

هذه المطالبة بخطة اقتصادية متوازنة كانت، أيضاً، الجامع المشترك بين غالبية الاعضاء في الكنيست، الذين، الى جانب ذلك، استقبلوا قرار التخفيض ببرود، واعتبروه غير كاف، لوحده، لمعالجة الازمة الاقتصادية العميقة (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١٢/٢٨).

«خطة بيرس»

سرعان ما اتضح ان التخفيض بنسبة خمسة بالمئة لم يمنع المضاربات النقدية، وان احتياطي العملات الاجنبية بلغ «الخط الاحمر» (ثلاثة مليارات دولار، على الرغم من ارتفاع الفائدة